وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

نشرة الصحافة

اليـوم:	الاربعاء
التاريخ :	١٨-٢-٢٠٢٦

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكد أن تمكينها نهج دولة تؤمن بأن العدل يُقاس بالأمانة والعلم والنزاهة

السميط: قريباً... المرأة مستشار بالقضاء

المستشار السميط يُلقي كلمته في الاحتفالية (تصوير نايف العقلة)

بدر المسعد

حضور عسكري نسائي

| كتب علي العلاس |

أكد وزير العدل رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار ناصر السميط، أن «تمكين المرأة في القضاء نهج دولة وقناعة قيادة، تؤمن بأن العدل قيمة إنسانية لا تقاس بجنس بل بالأمانة والعلم والنزاهة».

جاء ذلك، في كلمة للمستشار السميط خلال احتفالية نظمها معهد الدراسات القضائية أمس، بمناسبة اليوم العالمي للقاضي المرأة، برعايته وحضوره، وبالتعاون المشترك مع إدارة شؤون حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، في إطار الحرص على إبراز دور المرأة في المنظومة العدلية.

وقال السميط إن «المرأة أصبحت اليوم تتولى مناصب قيادية داخل النيابة العامة، ومنها منصب مدير نيابة، كما تتولى رئاسة دوائر قضائية، وقريباً ستبلغ مرتبة مستشار. وعندها يفتح الباب أمامها لتولي المناصب القضائية العليا في إطار من المساواة في الفرص».

قاضية

وذكر أن «الكويت سطرت في 2014 محطة تاريخية، حين دخل العنصر النسائي السلك القضائي بعد قبول 22 وكيل نيابة، ثم تعزز هذا المسار في 2020 بترقية ثمان منهن إلى منصب قاض، واليوم بلغ عددهن 122 امرأة يشكلن نحو 8 في المئة من إجمالي أعضاء السلطة القضائية، وهذه ليست نسبة عابرة، بل مؤشر واضح على إيمان الدولة بكفاءة المرأة وقدرتها على تحمل أمانة القضاء بعلم وتجرد واستقلال».

وأشار إلى «مواصلة وزارة العدل ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، دعم الكفاءات الوطنية وتوفير البيئة التدريبية والمؤسسية التي تمكن القاضيات ووكيلات النيابة من الوصول إلى أعلى مراتب السلم القضائي». وقال «أنتن اليوم جزء أصيل من منظومة العدالة، فلتكن مسيرتكن عنواناً للعلم وميزاناً للعدل ونموذجاً للاتزان والحكمة، ولتكن أحكامكن شاهدة على أن القضاء رسالة قبل أن يكون وظيفة وأمانة قبل أن يكون سلطة».

مكانة رفيعة

من جانبه، جدّد مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المحامي العام الأول المستشار بدر المسعد، التأكيد على المكانة الرفيعة التي تحتلها المرأة في السلطة القضائية، وعلى دورها المحوري في ترسيخ العدالة وتعزيز سيادة القانون. وقال، في كلمة خلال الاحتفالية، إن «هذا اليوم ليس مجرد مناسبة رمزية، بل هو وقفة تقدير لمسيرة العطاء ومسؤولية وتجسيد لإيمان راسخ بأن العدالة تتعزز بتكامل الطاقات والكفاءات دون تمييز».

وأضاف أن «المرأة التي تتبوأ منصة القضاء أو تضطلع بمهام النيابة العامة لا تصل إلى موقعها صدفة، وإنما عبر مسار متكامل من الإعداد والتأهيل العملي وهو مسار يتولى معهد القضاء تصميمه وتنفيذه وفق أحدث المعايير الأكاديمية والمهنية» لافتاً إلى أن «المرأة القاضية ووكيلة النيابة تحظيان بفرص متكافئة للالتحاق بالبرامج النوعية والمشاركات العلمية والدورات الداخلية والخارجية بما يعزز كفاءتها ويصقل خبراتها».

> **المسعد: تولي المرأة منصب القضاء ووكيل نيابة ليس صدفة بل عبر مسار متكامل من الإعداد والتأهيل العملي**
>
> **جواهر الصباح: الكويت تمضي بثبات للإيفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين**

وأكد أن «المرأة القاضية في الكويت تمثل نموذجاً مشرّفاً للجدارة المهنية والالتزام بالقيم القضائية»، مبيناً أن «معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية هو الشريك العلمي الذي يواكب رحلتها منذ لحظة الانضمام إلى السلك القضائي وحتى مراحل التخصص والتقدم».

من جهتها، قالت مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشيخة جواهر الدعيج الصباح إن «هذه المناسبة الدولية تعد فرصة نستذكر ما أكده سمو أمير البلاد خلال زيارته للمجلس الأعلى للقضاء حيث شدد سموه في دلالة واضحة على الاعتزاز بمشاركة المرأة الكويتية إخوانها القضاة في أداء رسالتهم السامية وهو تأكيد سام يعكس دعم القيادة السياسية لدور المرأة في المنظومة القضائية».

وأشارت الصباح إلى «مضي الكويت بثبات في الإيفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة انسجاما مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

إشادة أممية بالإنجازات التاريخية للمرأة

دعت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم غادة الطاهر، إلى تجديد الالتزام الجماعي بإزالة الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى القضاء وتقدمها فيه والاستثمار في التوجيه والتطوير المهني وتعزيز النهج المراعي للمنظور الجنساني في أنظمة العدالة.

وقالت الطاهر إن «تمكين المرأة في القضاء بدولة الكويت تميّز بإنجازات تاريخية مهمة وتقدم ملموس، حيث منحت النساء الحق في العمل في النيابة العامة في 2013، وجرت أولى التعيينات في 2014» لافتة إلى ان 2020 شهد لحظة تاريخية عندما تمت ترقية ثماني نساء إلى السلك القضائي لأول مرة بعد سنوات من الخدمة المتميزة كمدعيات عامات.

تجربة عملية على منصة القضاء

قالت القاضي في المحكمة الكلية لولوة الغانم إن «القضاء الكويتي شهد في 2025 سابقة تاريخية بتعيين أول قاضيتين كويتيتين في نيابة التمييز، تأكيداً من الدولة على أن تمكين المرأة في القضاء أصبح نهجاً مؤسسياً مستداماً».

واستعرضت الغانم جهودها، بعد تعيينها في المحكمة الكلية، من خلال نظر القضايا وإدارة الجلسات وتطبيق القانون، مشيرة إلى وضعهم العدالة والإنصاف أساساً لكل قرار إيماناً منهم بأن القضاء رسالة قبل ان يكون وظيفة.

وأضافت أن «دورنا لم يقتصر على السلك القضائي، بل امتد إلى أفراد المجتمع مع تركيز خاص على تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	١٨-٢-٢٠٢٦	١٢	١٦٦١٧

الجريدة
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل: تطوير المنظومة التشريعية وفق أسس علمية رصينة لتعزيز كفاءة الأداء

عقب توقيع الوزارة وجامعة الكويت مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون القانوني والأكاديمي بين الجانبين، أكد الوزير السميط، أمس الأول، الحرص على تطوير المنظومة التشريعية وفق أسس علمية رصينة، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي ويرسخ المكانة القانونية لدولة الكويت.

وبحسب البيان الصحافي الذي نشرته «العدل» أمس، تأتي مذكرة التفاهم التي وقعتها وكيلة وزارة العدل بالتكليف، عواطف السند، ومديرة جامعة الكويت د. دينا الميلم، بحضور الوزير السميط وقيادات من الجانبين، في إطار حرص «العدل» على تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية بما يسهم في تطوير المنظومة التشريعية ورفع جودة العمل القانوني في دولة الكويت.

وأوضحت أن المذكرة التي تم توقيعها في مدينة صباح السالم الجامعية تهدف إلى دعم مراجعة وصياغة مشروعات القوانين بمشاركة الكفاءات الأكاديمية المتخصصة وتنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية مشتركة لبحث التحديات العملية.

وأفادت بأن المذكرة تشمل كذلك إعداد دراسات وبحوث قانونية مقارنة لمواكبة الاتجاهات الحديثة والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	١٨-٢-٢٠٢٦	٥	٦١٧٦

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عبر مُذكّرة تفاهم بين جامعة الكويت ووزارة العدل

إشراك أساتذة كلية الحقوق في مُراجعة وصياغة التشريعات

السميط يتوسّط السند والميلم في الاجتماع بين الطرفين

الميلم والسند تتبادلان وثيقتي المذكرة

وقّعت جامعة الكويت مُذكّرة تفاهم مع وزارة العدل، انطلاقاً من الإيمان المشترك بأهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات العدلية، بما يسهم في تطوير البيئة التشريعية، ورفع جودة العمل القانوني، وتعزيز الاستفادة من الكفاءات العلمية المتخصصة في دعم مسارات الصياغة والمراجعة التشريعية وفق أسس علمية رصينة.

وقع الاتفاقية، مديرة الجامعة الدكتورة دينا الميلم، ووكيل وزارة العدل عواطف السند، بحضور وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميط، وعدد من القيادات الأكاديمية والإدارية من الجانبين.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون في مراجعة وصياغة التشريعات، من خلال إشراك أعضاء الهيئة الأكاديمية بكلية الحقوق بجامعة الكويت بصفتهم المرجعية الأكاديمية المتخصصة في العلوم القانونية، وذلك عبر تقديم الرأي الفني في شأن مشروعية القوانين والمقترحات التشريعية المعروضة، بما يسهم في رفع جودة الصياغة التشريعية وضمان اتساقها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، وبما يواكب متطلبات المجتمع الكويتي ويحقق المصلحة العامة.

كما تنص المذكرة على تنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية مشتركة بين وزارة العدل وكلية الحقوق حول التحديات العملية التي تواجه المنظومة العدلية، بقصد تبادل الرؤى والخبرات العلمية والعملية، وطرح مقترحات تطويرية مبتكرة تتناسب مع التطورات المحلية والدولية.

وتشمل مجالات التعاون كذلك إعداد دراسات وبحوث قانونية مقارنة تُعنى بمتابعة الاتجاهات الحديثة في التشريعات الدولية والإقليمية، واستنباط أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تحديث المنظومة التشريعية في دولة الكويت، بما يعزز مكانتها القانونية ويرتقي بكفاءة أدائها المؤسسي.

في هذا الصدد أعرب الوزير السميط عن اعتزازه بالتعاون مع جامعة الكويت، مؤكداً أن هذه الشراكة تعكس الرغبة المشتركة في تطوير العمل التشريعي وتعزيز الاستفادة من الخبرات الأكاديمية المتخصصة، بما يسهم في رفع جودة الدراسات القانونية وتحديث آليات الصياغة والمراجعة التشريعية.

وأشار إلى أن مذكرة التفاهم تمثل إطاراً عملياً لتكامل الجهود بين وزارة العدل وجامعة الكويت، بما يحقق نقلة نوعية في دعم العمل القانوني والعدلي، ويعزز كفاءة الكوادر الوطنية، ويرسّخ مبادئ العدالة وسيادة القانون في الكويت.

من جانبها، أكّدت مديرة الجامعة أن ما تشهده الساحة اليوم يُجسّد الإيمان العميق بأن جامعة الكويت ليست جهة تعليمية فحسب، بل شريكاً أكاديمياً وإستراتيجياً فاعلاً في دعم ومساندة مؤسسات الدولة، معربةً عن فخرها بهذا التعاون الذي يعكس أهمية الشراكات المؤسسية بين القطاعات الحكومية والخاصة.

وبيّنت أن الاتفاقية تجمع بين الخبرة القانونية المتخصصة لدى وزارة العدل، والمعرفة الأكاديمية والبحثية والقانونية التي تمتلكها جامعة الكويت، لتشكّل منظومة متكاملة تُحسّن جودة الأداء وترفع كفاءة المخرجات، بما يُعزّز الاستدامة والتكامل بين الجهتين، واختتمت كلمتها بالشكر للحضور، متمنية للجميع دوام التوفيق والنجاح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٨-٢-٢٠٢٦	١٢	١٦٦١٧

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

جواهر الصباح أميناً عاماً للجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني

| كتب ناصر الفرحان |

أصدر وزير العدل رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني المستشار ناصر السميط، القرار الوزاري رقم 55 لسنة 2026، المتضمن تسمية مساعدة وزير الخارجية السفيرة الشيخة جواهر إبراهيم الدعيج الصباح، أميناً عاماً للجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني.

جواهر الصباح

وبهذه المناسبة، أعرب السميط عن خالص الشكر والتقدير لوزير الخارجية، على ما يقدمه من تعاون مستمر وبنّاء في كل ما من شأنه دعم جهود اللجنة الوطنية، وترسيخ وتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني. كما ثمّن قبول السفيرة الصباح هذه المسؤولية، سائلًا الله تعالى أن يوفقها في أداء هذه المهمة الوطنية، وداعياً الجهات الموقرة الممثلة في عضوية اللجنة إلى مواصلة التعاون لتحقيق أهداف اللجنة الوطنية.

يُشار إلى أن أمين عام اللجنة يتولّى إعداد الخطط والبرامج المتصلة بأحكام القانون الدولي الإنساني ومتابعة تنفيذها، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وتنظيم البرامج التدريبية والندوات، والإشراف على الإعدادين الفني والإداري لأعمال اللجنة بما يكفل انتظامها وتحقيق أهدافها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٨-٢-٢٠٢٦	١٢	١٦٦١٧

الجريدة

اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2026/3/12 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2924/200 بيوع/3 المرفوعة من:

1 - يعقوب أحمد صالح الصالح.
2 - هود أحمد صالح الصالح.
3 - خالد أحمد صالح الصالح.
4 - لؤي أحمد صالح الصالح.
5 - يوشع أحمد صالح الصالح.
6 - منى أحمد صالح الصالح.
7 - مها أحمد صالح الصالح.
8 - ندى أحمد صالح الصالح.

بصفتهم جميعاً من ورثة المرحوم أحمد صالح الصالح.

ضد:

1 - طيبة أحمد صالح الصالح.
2 - سبيكة أحمد صالح الصالح.
3 - فوزية أحمد صالح الصالح.
4 - أميرة أحمد صالح الصالح.
5 - عبدالمحسن أحمد صالح الصالح.
6 - مدير عام الهيئة العامة لشئون القصر بصفته فيما على المحجور عليها معصومة محمد محمد الشمالي بصفتها ارملة المرحوم أحمد صالح الصالح.
7 - وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته.
8 - مدير إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفته.

أولاً: أوصاف العقار:

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

عقار الوثيقة رقم (1995/22310) الواقع في منطقة مشرف - قسيمة رقم 171 قطعة 5 من المخطط رقم (م/29742) ومساحته (750م²) وذلك بالمزاد العلني بسعر أساسي مقداره 585000 د.ك (خمسمائة وخمسة وثمانون ألف دينار كويتي)

•المعاينة:

بتاريخ 2023/8/28 قمنا بالانتقال إلى منطقة مشرف قطعة 5 شارع 12 قسيمة 171 منزل 10 الرقم الآلي للعنوان 90331945 لمعاينة عين النزاع، وذلك بحضور وإرشاد وكيل المدعى عليها الرابعة وتخلف بقية الخصوم عن الحضور، كما تخلف خبير الدراية المنتدب من الإدارة عن الحضور ونمت المعاينة على النحو التالي:

عين النزاع عبارة عن بيت قديم يقع على شارع واحد وسكة جانبية بواجهة حجر والعقار مغلق ولا يوجد به أحد، حيث تم طرق الجرس ولم يفتح أحد ولم تتمكن الخبرة من معاينة العقار من الداخل.

أفاد وكيل المدعى عليها الرابعة بأن المدعى عليها الرابعة قد تركت العقار منذ فترة طويلة ولا يوجد أحد حالياً واضع اليد على عقار النزاع.

بتاريخ 2023/9/26 قمنا بالانتقال مرة أخرى لمعاينة عين النزاع، وذلك بحضور وإرشاد وكيل المدعى عليها الرابعة ووكيل المدعى عليه الخامس وتخلف بقية الخصوم عن الحضور، وبحضور السيد خبير الدراية خالد محمد الجريوي وتمت المعاينة على النحو التالي:

عين النزاع عبارة عن بيت قديم البنيان يقع على شارع واحد وسكة جانبية وبمساحة 750م بواجهة حجر والعقار مغلق ولا يوجد به أحد مكون من دورين.

سألت الخبرة السيد خبير الدراية عن إمكانية تقدير قيمة العقار والريع من الخارج وذلك لعدم تمكن الخبرة من دخول العقار، وان وكيلي المدعى عليهما الرابعة والخامس لا يملكان مواصفات العقار من الداخل.

أفاد خبير الدراية بأنه سيتم تقدير قيمة العقار من الخارج ويتعذر عليه تقدير قيمة الريع، وعليه قام بتدوين ملاحظاته الخاصة على العقار تمهيداً لإعداد التقرير لذلك.

ثانياً: شروط المزاد:

اولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خُمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدّق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خُمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العُشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعُشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/
نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٠٢٦-٢-١٨	٦	٦١٧٦

الأنباء
اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٣/١٢ - قاعة ٥ - الدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٧٤٥ بيوع/٣.

المرفوعة من: ١- جابر ثامر جابر العنزي ٢- منصور ثامر جابر العنزي
٣- جميله ثامر جابر العنزي ٤- منى ثامر جابر العنزي
٥- انتصار ثامر جابر العنزي ٦- سمية ثامر جابر العنزي

ضـــــــد: ورثة المرحوم / ثامر جابر خلف العنزي والمرحومة عمشه عليان محمد والمرحوم/ سعود ثامر جابر خلف العنزي وهم:
١- فاطمة دنيف سفاح ٢- عقيله دحام لهمود الظفيري
٣- نواف ثامر جابر خلف العنزي ٤- محمد ثامر جابر خلف العنزي
٥- مشعل ثامر جابر خلف العنزي ٦- شيخه ثامر جابر خلف العنزي
٧- مشاعل ثامر جابر خلف العنزي ٨- عامر ثامر جابر خلف العنزي
٩- فضيله ثامر جابر خلف العنزي ١٠- نافع ثامر جابر خلف العنزي
١١- ناصر ثامر جابر خلف العنزي ١٢- توفه ثامر جابر خلف العنزي
١٣- نصره ثامر جابر خلف العنزي ١٤- بشاير نايف ثامر جابر خلف العنزي
١٥- شفيه محمد منصور العجمي
١٦- مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصيا على القصر ورثة المرحوم/ ثامر جابر خلف العنزي (حمد ثامر جابر خلف العنزي) ووصيا على القصر ورثة المرحوم / سعود ثامر جابر خلف العنزي وهم(عمشه سعود ثامر جابر خلف العنزي) والمحجور عليها نادية جابر ثامر خلف العنزي.
١٧- رئيس إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفته.
١٨- وفاء ثامر جابر خلف العنزي.

أولاً: أوصاف العقار وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة

عقار الوثيقة رقم (١٩٩٢/٧٦١٢) الواقع في منطقة الجهراء - قسيمة رقم (٣٠٤) قطعة (٣) من المخطط رقم (م/٢٧٣٣٢) ومساحته (٤٠٠م٢) وقد صدر على العقار عقد هبة برقم ٢٠٠٥/٧٣٨٠ وذلك بالمزاد العلني بسعر أساسي مقداره/ ٢٥٩٢٠٠ د.ك (مائتان وتسعة وخمسون ألف ومائتا دينار كويتي).

ملاحظة: مخالفات ١- زيادة بنسبة البناء في الدور الأول ٢٠- البناء خارج حدود القسيمة والتعدي على أملاك الدولة.

المعاينة: بجلسة ٢٠٢٣/٢/٢٨ تم الانتقال لمعاينة عقار النزاع والكائن في منطقة الجهراء قطعة ٣ شارع رقم ٥ قسيمة رقم ٣٠٤ منزل رقم ٧٤. وذلك بحضور وإرشاد المدعي الأول السيد جابر ثامر جابر العنزي، ووكيل المدعين السيد محمد عبد الله غريب فرحان، والمدعى عليها الثانية السيدة عقيلة دحام لهمود الظفيري، والمدعى عليه العاشر السيد نافع ثامر جابر العنزي وتخلف باقي الخصوم عن الحضور رغم صحة إعلانهم، كما حضر خبير الدراية من الإدارة السيد سعد عبيد الله الديحاني المستعان به لمعاونتنا على تنفيذ المأمورية، حيث تمت المعاينة على النحو الآتي:

١- عقار النزاع منزل سكني قديم الإنشاء، مكسو بالطابوق الجيري من الخارج، مساحته ٤٠٠م٢ ويطل على شارع واحد.
٢- لعقار النزاع مدخلان رئيسيان وهو مكون من دورين أرضي وأول.
٣- يتكون الدور الأرضي من ديوانيتين وحمامهما، بالإضافة إلى أربع غرف نوم وحمامين ومطبخين وصالتين ومخزن.
٤- يتكون الدور الأول من ثلاث غرف نوم وحمام وموزع للغرف.
٥- لا توجد إنشاءات بالسطح سوى بيت الدرج.
٦- يخلو عقار النزاع من أي مصعد، وتكييفه بنظام الوحدات.
٧- أفاد وكيل المدعين وآخر المدعى عليه العاشر بأن المنتفع بعقار النزاع حاليا، هم السيدة فاطمة دنيف سفاح، والمحجور عليها السيدة نادية ثامر جابر خلف العنزي والسيدة شيخة ثامر خلف العنزي، والسيدة عقيلة دحام لهمود الظفيري، والسيد مشعل ثامر جابر خلف العنزي، والسيدة مشاعل ثامر جابر خلف العنزي والسيدة وفاء ثامر جابر خلف العنزي، والقاصر/حمد ثامر جابر خلف العنزي.

ثانيا: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٠٢٦-٢-١٨	٨	١٧٦٢٠

الوفيـــات

الوفيات

● **صالح عبدالله صالح البريه، 81 عاماً،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66644636، 66695120، نساء: العديلية، قطعة 2، شارع 28، منزل 6، تلفون: 66823824، 99078426.

● **سهيله فهد إبراهيم العبيد، أرملة/عبدالرؤوف خاجه ميه، 69 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 55553157، نساء: العدان، ق2، ش52، م8، تلفون: 97773322.

● **عبدالله عمر عبدالله العمر، 82 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في ديوان العمر، الدعية، تلفون: 99716380، 95009500، نساء: مبارك العبدالله، قطعة 4، شارع 311، منزل 9، تلفون: 99990656، 99805006.

● **سعود محمد عبدالله الربيعه، 67 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في الفيحاء، قطعة 4، شارع 45، منزل 1، ديوان الربيعه، تلفون: 97333148، نساء: الفيحاء، قطعة 4، شارع 44، منزل 3، تلفون: 99383610.

● **هاشم محمد حسن سيد أحمد الشخص، 80 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66900789، 98868444، نساء: الدسمة، ق5، حسينية أم حيدر.

● **بدر ناصر سليمان المسند، 71 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99688116، 99662553، نساء: لا يوجد عزاء، تلفون: 90970222.

● **بدر علي هاشم موسوي، عامان،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 60066889، نساء: لا يوجد عزاء.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»